أثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)

The impact of investment climate on foreign direct investment (Algeria case study)

د. مختار بونقاب

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
الجزائر
moukhtar8@gmail.com

أ. زواويد لزهاري

مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية
بولاية غرداية/ جامعة غرداية
zou.lazhar@yahoo.fr

ملخص: للإجابة على إشكالية الدراسة التي تتمحور حول: مدى مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. تم التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري. وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاستثمار، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد تقييم المناخ الاستثماري للجزائر ودراسة أثره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن المناخ الاستثماري السائد في الجزائر غير محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لا يزال هذا الأخير ضعيفا بالمقارنة مع الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها البلاد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، العوامل الجاذبة للاستثمار، المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار، البلد المضيف.

التصنيف JEL: F21, E22

Abstract:

To answer the problematic of the present study that focuses on: the extent to which the investment climate in attracting foreign direct investment. The various concepts related to foreign direct investment and the investment climate are surveyed. The descriptive analytical method was followed since it is appropriate to display the concepts that are associated with foreign direct investment and investment climate, a case study has been adopted because we are going to assess investment climate of Algeria and study its impact on the flow of foreign direct investment. The main results of this study are: the investment climate prevailing in Algeria is Non-catalyst to attract foreign direct investment, where the latter is still weak compared with the enormous possibilities of the country.

Key words: Foreign Direct Investment, Investment Climate, Attractive Investment Factors, Qualitative Indicators of the Investment Climate, The host Country.

JEL Classification : F21, E22.

مقدمة:

تسعى الدول إلى تلبية حاجيات سكانها، من غذاء، صحة، تعليم وعمل، وتوصف هذه الحاجات بأنها غير محدودة ولا متناهية، مما يصعب عن الدول توفيرها للجميع بالنوعية المطلوبة، لهذا تلجأ إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعمل على تطوير البنية التحية، نقل التكنولوجيا وتطوير طرق الانتاج، فضلاً عن خلق وظائف كثيرة لسكان الدولة المضيفة، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل انعكاسات الأزمة المالية العالمية، التي اجبرت عديد البلدان على اتباع سياسات تقشفية صارمة ترفع من معدلات البطالة.

يتوقف قرار الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة عوامل أهمها مدى توفر مناخ الاعمال المناسب والمحفز للمضي في الاستثمار، بعبارة أخرى هل البيئة السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية مساعدة على الاستثمار الأجنبي أم لا؟ ومن هنا تعمل الدول على تحسين مناخها الاستثماري لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا أساسيا، ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تسعى الدول إلى جذبه وذلك من خلال توفير مختلف العوامل المساعدة على تحفيزه، بما في ذلك تحسين مناخ الأعمال، خاصة في ظل التغير التكنولوجي السريع وتطور طرق الانتاج باستمرار، فضلا عن العولمة التي تفرض على الدولة الانفتاح عن العالم.

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الجزئية يمكن طرحها كالتالي:

- ما هي أهم المؤشرات التي تقيس مدى مناسبة مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو تصنيف الجزائر ضمن أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار؟
- هل مناخ الاعمال الحالي في الجزائر محفز على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة: انطلاقا من الإشكاليات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

- تصدر بعض المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة مؤشرات نوعية تقيس مدى مناسبة مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-صنفت أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار الجزائر على أنها غير محفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-مناخ الاعمال الحالي في الجزائر غير محفز على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

-التعرف على أهم المؤشرات تقيس مدى مناسبة مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-بيان تصنيف الجزائر ضمن أهم المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار؛

-دراسة مدى مناسبة مناخ الأعمال الحالي في الجزائر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

منهج الدراسة: تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد تقييم المناخ الاستثماري للجزائر ودراسة آثره على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

أ) دراسة تصنيف الجزائر ضمن أهم المؤشرات النوعية الدولية التي تقيس مدى ملائمة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا التعرف على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، وبالتالي الحكم على مناخها الاستثماري.

ب) الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة، تمتد من سنة 2007- 2016، وهي المرحلة التي شهدت العديد من التغيرات أهمها: ظهور الأزمة المالية العالمية وانتشارها.

1 - الاستثمار الأجنبي المباشر

1 1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، لهذا سوف نورد أهم هذه التعاريف كما يلي:

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات الموجهة لاقتناء أو زيادة منفعة دائمة في مؤسسة تقوم بنشاطاتها في الإقليم الاقتصادي لبلد آخر (البلد المضيف) غير البلد المستثمر والتي يتمتع فيها المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة. يكفي لاعتبار أن الاستثمار أجنبي مباشر حيازة المستثمر الأجنبي على 10% من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف.[1]

تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم، يشار إليه بالمستثمر

المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. وهذا التعريف معتمد عالميا ويتفق مع تعريف كل من صندوق النقد الدولي **(FMI)**، مثلما جاء في مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة في 2007، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)**.[2]

اعتمادا على التعاريف المذكورة آنفا، يمكن اختصار أهم مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية:

- تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ والرقابة والفعالية في تسيير المؤسسة؛
- حصول المستثمر الأجنبي على مصلحة دائمة في المؤسسة المقيمة؛
- حيازة المستثمر الأجنبي على 10% فأكثر من حصص الملكية داخل مؤسسة البلد المضيف.

1 2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك أي مداخيل من مصادر طبيعية واقتصاداتها تعتمد على الاستدانة من العالم الخارجي فقط؛
- يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفع من القدرة التنافسية لاقتصاد البلد المضيف، ويظهر ذلك في مدى قوة ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات، وكذلك يعتبر مصدرا من مصادر العملة الصعبة مما يساهم في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات؛
- مساهمة المشروع في تحقيق فوائد مشتركة له وللدول المضيفة، سواء عن طريق الاستخدام الفاعل لمواردها، أو مقابل تحقيق أرباح بينية سواء للمستثمر أو للدولة المضيفة بحيث تحقق في النهاية تحركا ملحوظا في عجلة الاقتصاد؛[3]
- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة لتحويل النقد الأجنبي فحسب، بل يتعدى ذلك، حيث أنه يعمل على تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات، الخبرات

الفنية والإدارية والتنظيمية... والتي يمكن أن تحطم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية؛

- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف، فضلا عن تأهيل العامل المحلي من خلال إنشاء معاهد لتدريب الأيدي الوطنية على الآلات والأساليب الحديثة والمتطورة في الإنتاج، بالإضافة إلى ذلك فهي تحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الإنتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب؛
- ينسب للاستثمار الأجنبي الفضل في إيقاف عملية استنزاف الخبرات الوطنية، التي يشكو منها البلد المضيف بما توفره من فرص عمل تنافس فرص العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد؛
- لا ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أعباء ثابتة في صورة فوائد وأقساط على ميزان المدفوعات الخاص بالدولة المضيفة.[4]

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، فإنه يوفر فوائد كثيرة للمجتمع والدولة ككل، حيث يعمل على توفير فرص العمل، وبالتالي التخفيض من مستوى البطالة، كما أنه يساهم في توفير السلع والخدمات للمستهلك المحلي بأقل سعر وبأقصر مدة بالمقارنة مع المنتجات المستوردة، فضلا عن زيادة الإيرادات العامة من خلال فرض الضرائب على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، أما على المستوى الخارجي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في اندماج البلد المضيف في الاقتصاد العالمي.

2 -مناخ الاستثمار

2 1. تعريف مناخ الاستثمار

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال.[5]

وحتى يكون رصد وتقييم مناخ الاستثمار أكثر واقعية وفعالية، من حيث إرشاد المستثمرين وواضعي السياسات، فمن الضروري العمل على أن يتوافر فيهما الاعتبارات التالية:

- الاعتماد على معظم المؤشرات التي يراها غالبية المستثمرين في العالم حاكمة ومؤثرة في قرارتهم الاستثمارية في بلد ما؛

- الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات والعوامل المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية المتخصصة، التي لها دور مهم في تقييم مناخ الاستثمار في الدول؛
- الارتباط بإطار نظري متين يعطي لصاحب القرار توضيحا وفهما لما يراد قياسه بواسطة المؤشر أو المتغير المعتمد، ويوضح المعايير التي يتم على أساسها اختيار المكونات الفرعية.[6]

2 2. مكونات مناخ الاستثمار

2 2 1. المكونات السياسية

تتفرع المكونات السياسية إلى محاور عديدة أهمها قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة ومدى تدخل المؤسسة العسكرية في الحكم وطبيعة ومستوى المساءلة، الديمقراطية واستقرار الحكومة ومستوى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وحرية التعبير والانتقال السلمي للسلطة. كما تمتد المتغيرات السياسية لتشمل الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة، وكذلك استقرار الحدود الدولية مع الجوار وجودة العلاقات مع العالم، بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، فقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة ارتباط موجبة بين درجة الاستقرار السياسي في الدول المضيفة ومعدل تدفق الاستثمارات الأجنبية. كما أن هناك اتفاقا على أن التغيرات السياسية العميقة والمتسارعة تساهم، على المدى القصير على الأقل، في ارتفاع درجة المخاطر للدولة المضيفة وبالتالي تؤثر سلبا في مناخ الاستثمار.

2 2 2. المكونات الاقتصادية والاجتماعية

تنقسم المكونات الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين: المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية. تشمل المتغيرات الداخلية، على سبيل المثال:

- مدى توافر الموارد الطبيعية والبشرية بأسعار تنافسية وجودة مرتفعة في ظل أسواق محلية تسودها المنافسة؛
- مدى توافر البنية التحتية الأساسية والمتطورة؛
- استقرار معدلات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار (معدلات التضخم)؛
- أسعار الفائدة والصرف.

كما يشمل البعد الاقتصادي الداخلي كفاءة أداء السياسات المالية والضريبية وأثرها على الموازنة العامة للدولة، ومدى تطور القطاع المالي والمصرفي ونشاط بورصة الأوراق المالية.

أما المكونات الاقتصادية الخارجية فتشمل الميزان التجاري بصادراته ووارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى

الاحتياطات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات والمديونية الخارجية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأعبائها من أقساط وفوائد مستحقة.

وتشمل مكونات مناخ الاستثمار على المستوى الاجتماعي مؤشرات عديدة من بينها: معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية والتي تنعكس على تكلفة العمالة وسرعة وبساطة إجراءات التعامل معها وتشغيلها وكذلك مستوى ثقة المستهلكين وغيرها من المؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها.

2 2 3. المكونات التنظيمية والمؤسسية والتشريعية

تشمل كافة العوامل التي تتعلق ببيئة أداء الأعمال، ومدى ملاءمة الجوانب المؤسسية والتشريعية والإجرائية وأية تغيرات تطرأ على آليات تأسيس المشاريع واستخراج تراخيص البناء وتوصيل مرافقه وتسجيل الملكية العقارية والحصول على المعلومات الائتمانية وآليات توظيف العاملين والاستغناء عنهم ومرونة دفع الضرائب وسهولة التجارة عبر الحدود ومدى الالتزام بإنفاذ العقود التجارية بما في ذلك مدى استقلالية النظام القضائي ونزاهته وسرعة بته في النزاعات القضائية، وأخيرا آليات حماية المستثمر والإفصاح عن البيانات والقوائم المالية للشركات، ومدى سهولة خروج المستثمر من السوق وتصفية نشاطه.[7]

2 3. العوامل المحفزة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف العوامل المحفزة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية إلى عوامل: سياسية، اقتصادية، تنظيمية وتشريعية. ويكن تلخيص أهم هذه العوامل كما يلي:

- **توفر الأمن والاستقرار**: تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية؛
- **حجم السوق المحلي:** تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في البلدان النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير من البلد الأصلي؛
- **فرص الاستثمار في قطاع الخدمات:** بعد خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية في البلدان النامية ومنها الدول العربية، قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات، البنوك...؛
- **توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة:** تبحث معظم الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصادات الناشئة مثل: دول جنوب شرق آسيا؛

- **توفر الموارد الأولية:** وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: شركات استخراج المعادن، المحروقات، والموارد الأخرى؛
- **ارتفاع معدلات النمو:** تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات النمو المرتفع من أجل رفع حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته الدراسات التجريبية في الكثير من البلدان والتي أكدت الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- **توفر البنية الأساسية:** يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفر بنية تحتية ملائمة من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام، وهو ما يسهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية؛[8]
- **عوامل محفزة أخرى:** حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج، استقرار سعر العملة المحلية، سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية، إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار، الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية، وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها، توفر شريك محلي من البلد المضيف، حرية التنقل والتصدير،[9] حرية التملك واتخاذ القرار.

2 4. المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار

دأبت العديد من المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة على تزويد المستثمرين وصانعي القرار بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ القرار، من خلال تهيئة عدد من المؤشرات التي يمكن أن تساعدهم في معرفة وضع كل دولة على انفراد، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول، التي تمنعها من جذب الاستثمار الأجنبي. وأثبتت الدراسات الإحصائية بأن هناك صلة قوية بين ترتيب القطر في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة على وفق إحدى المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، والدولة الذي تحرز موقعا متقدما في مجال التنمية البشرية تحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم الناهضة وهكذا.[10]

2-4-1. مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(CNUCED)** منذ 2001. ويهدف هذا المؤشر للتعرف على مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل. وقد طور هذا المؤشر في تقرير الاستثمار الدولي لعام 2002، ليصبح مؤشرين مقارنين هما: مؤشر الأداء للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ومؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.[11]

- **العوامل التي يقيسها المؤشر:**

يقاس مؤشر الأداء بقسمة (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي / تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا) / (حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). ويؤخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية والتطورات الطارئة. أما مؤشر الإمكانات فيستند إلى ثمانية عوامل هي: معدل نمو الناتج الداخلي الخام، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الخام، عدد خطوط الهاتف لكل ألف نسمة، حجم استهلاك الطاقة التجارية، نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الدخل الوطني، نسبة الملتحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، تصنيف القطر السيادي.

- **دليل المؤشر:**

- **وفق مؤشر الأداء:** حصول الدولة على معدل واحد (01) فما فوق، يعني انسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- **وفق مؤشر الإمكانات:** يتراوح الرصيد بين صفر وواحد، ويحتسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في القطر، وأدنى قيمة له على الفرق بين أعلى قيمة للمتغير وأدنى قيمة له. وبمقارنة وضع القطر وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانات، فإنه يكون ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية:

- مجموعة الدول السباقة، وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع؛

- مجموعة الدول المتجاوزة إمكاناتها، وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض؛

- مجموعة الدول ما دون إمكاناتها، وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع؛

- مجموعة الدول متدنية الأداء، وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض.[12]

2-4-2. مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر عن معهد "هيرتاج فاوندويشن" بالتعاون مع صحيفة " وول ستريت جورنال" منذ العام 1995 ويعتبر المؤشر أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية ورجال الأعمال، حيث يعتمد على إرساء معايير تصنيفية وتجريبية لقياس حجم الحريات الاقتصادية التي تتمتع بها دول العالم. ويقيس المؤشر 50 متغيرا مستقلا قسمت ضمن 10 عوامل تمثل العناصر الرئيسية للحريات الاقتصادية: (السياسة التجارية، الأعباء المالية الحكومية، مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد، السياسة النقدية، البنوك والتمويل، الأجور والأسعار، حجم تدفق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي، حقوق الملكية، القوانين، نشاط السوق غير الرسمية).[13]

- **دليل المؤشر:**

تمنح العوامل أوزانا متساوية بالأخذ بالمتوسط ويمكن تقسيم هذا المؤشر كما يلي:

- (80- 100) يدل على حرية اقتصادية كاملة؛ – (70- 79.9) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة؛
- (60- 69.9) يدل على حرية اقتصادية متوسطة؛ – (50- 59.9) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة؛
- (0-49.9) يدل على حرية اقتصادية منعدمة.[14]

2-4-3. مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر سنويا منذ العام 1979، عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس/ سويسرا، ويعتبر أداة هامة لتقييم وتحليل تنافسية الاقتصادات الوطنية وتوجيه قرارات الاستثمار. ويستند المؤشر إلى بيانات ونتائج مسوحات شاملة يجريها المنتدى بالتعاون مع شبكة عالمية من المؤسسات الشريكة.

- **دليل المؤشر:**

تقسم الدول المشمولة إلى ثلاث مجموعات وفقا لمستوى التنمية فيها، حيث تمثل المجموعة الثالثة المستوى الأعلى للتنافسية، تليها الثانية فالأولى.[15]

2-4-4. مؤشر سهولة أداء الأعمال: يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي **(world Bank Group)** ومؤسسة التمويل الدولية **International Finance (Corporation)**. أسس المؤشر على معايير موضوعية لممارسة الأعمال، حيث يقيس مدى فعاليتها في الدول التي يغطيها. وينظر لهذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم ويتيح عقد المقارنات فيما بينها.

- **مكونات المؤشر:**

يتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال المركب وفقا لقاعدة بياناته من عشر مؤشرات فرعية: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنقاذ العقود، مؤشر إعلاق المشروع.[16]

2-4-5. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية (**The Political Risk Services group**) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون من 03 محددات فرعية هي:

- **مؤشر تقويم المخاطر السياسية:** (يندرج فيه 12 متغيرا هي درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية)؛
- **مؤشر تقويم المخاطر المالية:** (يندرج فيه 5 متغيرات هي نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف)؛
- **مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية:** (يندرج فيه 5 متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي).[17]

2-4-6. مؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي: يصدر مؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي منذ أكثر من عقد بهدف قياس مدى تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتقييم أثره على زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية العالمية، ويأتي التقرير كأحد المنشورات والدراسات الهامة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى العالمي وهو ثمرة تعاون بين المنتدى الاقتصادي العالمي (**WEF**) ومنظمة (**INSEAD**) .

ويعد المؤشر أداة لصانعي القرار لمتابعة نقاط قوة وضعف الاقتصاد على المستوى الوطني. يتضمن تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي مؤشر الجاهزية الرئيسي (**NRI**)، الذي يتكون بدوره من أربعة مؤشرات رئيسية، يتم تحليل أداء الدول بناءً عليها ومن ثم تصنيفها وهي: مؤشر البيئة التكنولوجية ومؤشر الجاهزية الالكترونية ومؤشر الاستخدام التكنولوجي ومؤشر الأثر.[18]

3 - دراسة المناخ الاستثماري في الجزائر

3 1. وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

تعرفنا فيما سبق على أهم المؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار، والتي تحظى باعتراف دولي نظرا لدورها المحوري في تزويد وواضعي السياسات الاقتصادية والمستثمرين بمعلومات رقمية ومحينة ترشدهم وتساعدهم في اتخاذ قرار الاستثمار المناسب. ولأننا بصدد دراسة مدى جاذبية مناخ الاستثمار بالجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، سوف نقوم بعرض ترتيب الجزائر وفق أهم المؤشرات النوعية الدولية المذكورة آنفا:

3-1-1. مؤشر الحرية الاقتصادية: وضع مؤشر الحرية الاقتصادية 2016 (**Index of Economic Freedom**) الصادر عن معهد "هيرتاج فاوندويشن" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال"

الجزائر في ذيل القائمة، حيث احتلت المرتبة 154 عالميا من مجموع 178 دولة. وتحصلت الجزائر على 50.1 نقطة في هذا المؤشر، مما يعني تصنيفها ضمن البلدان ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة.[19]

واعتبر التقرير الاقتصاد الجزائري مغلق وفاقد للحريات الأساسية، حيث ظلت المبادرة وفعالية الهيئات والمؤسسات إدارية بيروقراطية بامتياز. أما على مستوى المؤشرات الفرعية فقد تراجعت الجزائر في أغلب المؤشرات، حيث تحصلت على 25 نقطة في معيار حقوق الملكية، و62.1 نقطة في حرية الأعمال، بالإضافة إلى ذلك فقد سجلت الجزائر 48.2 نقطة في معيار حرية العمل، و68.1 نقطة في الحرية النقدية. بينما لم تسجل الجزائر أي تغيير في معيار مكافحة الفساد (36 نقطة)، وحرية التجارة (60.8 نقطة)، بالإضافة إلى معيار الحرية المالية (30 نقطة). فيما سجلت الجزائر ارتفاعا في الإنفاق الحكومي إلى 59.4 نقطة، وتحصلت على 81 نقطة في معيار تحصيل الضرائب، و30 نقطة في حرية الاستثمار.

وأشار التقرير الذي يستند إلى مجموعة من الخبراء والأخصائيين، إلى أن الجزائر تأتي في المراتب الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال الحريات الاقتصادية، حيث احتلت المرتبة 13 من مجموع 15 بلداً في المنطقة. وصنّف التقرير الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر تقييداً للاقتصاد، إذ أشار إلى أن اقتصاد الجزائر لا يزال مرتبطاً بمداخيل النفط وأن كل السياسات الرامية لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني باءت بالفشل، وذكر التقرير مجموعة من الأسباب، التي جعلت الجزائر تحتل هذا الترتيب من بينها:

- ضعف المؤسسات والهيئات الرسمية، التي لا تزال تقوّض فرص التنمية الاقتصادية على المدى الطويل؛
- ضعف سيادة القانون بسبب الفساد والنظام القضائي غير الفعال، الذي هو عرضة للتدخل السياسي؛
- بيئة أعمال مرهقة وبيروقراطية وغير مشجعة على الاستثمار؛
- عدم تقدم السياسات الرامية لتشجيع القطاع الخاص وجعله أكثر ديناميكية؛
- فضلا عن الموقف السلبي لهذه الأخيرة تجاه الاستثمارات الأجنبية.[20]

2-1-3. مؤشر التنافسية العالمي: احتلت الجزائر المركز 87 عالميا من بين 144 دولة حول العالم، ضمن الترتيب العام لـ "تقرير التنافسية العالمية" للعام 2016/2015، الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي
(**World Economic Forum**). وتراجعت الجزائر بـ8 مراكز، حيث أنها كانت مصنفة في المركز 79 ضمن تقرير السنة الماضية.[21] وصنف التقرير الجزائر ضمن اقتصادات الانتقال من المرحلة الأولى

إلى المرحلة الثانية، أي أنها اقتصادات مدفوعة بالعامل، وليس بالكفاءة أو بالابتكار. وتحصلت الجزائر على 3.97 نقطة من 7.[22] والجدول رقم (01) يوضح الفئات التي يتكون منها مؤشر التنافسية العالمية، ووضعية الجزائر في كل فئة.

الجدول رقم (01): الفئات التي يتكون منها مؤشر التنافسية العالمية ووضعية الجزائر في كل فئة

الفئات	الرتبة من 144دولة	الرصيد (1-7)
مؤشر التنافسية العالمي	**87**	**3.97**
المتطلبات الأساسية (58.9%)	**82**	**4.4**
1- المؤسسات	99	3.5
2- البنية التحتية	105	3.1
3- بيئة الاقتصاد الكلي	38	5.3
4- الصحة والتعليم الأساسي	81	5.6
معززات الكفاءة (35.8%)	**117**	**3.4**
5- التعليم العالي والتدريب	99	3.7
6- كفاءة سوق السلع	134	3.5
7- كفاءة سوق العمل	135	3.2
8- تطور السوق المالي	135	2.8
9- الجاهزية التكنولوجية	126	2.6
10- حجم السوق	37	4.7
الابتكار وعوامل التطور (5.3%)	**124**	**3.0**
11- تطور الأعمال	128	3.3
12- تطور الابتكار	119	2.8

Source: World Economic Forum: The Global Competitiveness Report 2015–2016, Geneva-switzerland, 2016, p: 94.

3-1-3. مؤشر سهولة أداء الأعمال: يظهر المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال 2016 تراجع الجزائر بمرتبتين، حيث احتلت المركز 163 عالمياً من مجموع 189 دولة، وبهذا تكون قد تأخرت عن ما كانت عليه العام 2015 (المرتبة 161 عالميا) ، وبالرجوع إلى المؤشرات الفرعية للمؤشر، نجد أن الجزائر تراجعت بمرتبتين في مؤشر بدء النشاط التجاري لتحتل المرتبة 145 عالميا، أما بالنسبة لمؤشر الحصول على الكهرباء، فقد تراجعت الجزائر ب 05 مراتب لتحتل المرتبة 130 عالمياً، وكذلك تراجعت الجزائر في مؤشر تسجيل الممتلكات، حيث تأخرت ب03 مراتب لتحتل المرتبة

163 عالمياً، أما بخصوص مؤشري التجارة عبر الحدود وتنفيذ العقود، فلم يحدث أي تغيير، حيث احتلت الجزائر المرتبة 176، 106 عالمياً على التوالي.[23] أما بالنسبة لباقي المؤشرات الفرعية، فقد سجلت فيها الجزائر تراجع ما عدا مؤشر استخراج تراخيص البناء. ويمكن تلخيص ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2015 و 2016 في الجدول رقم (02).

الجدول رقم 02: ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة أداء الأعمال لعامي 2015 و2016

المؤشرات الفرعية	الرتبة المسجلة عام 2015	الرتبة المسجلة عام 2016	التغير المسجل
بدء المشروع	143	145	-2
استخراج تراخيص البناء	124	122	+2
الحصول على الكهرباء	125	130	-5
تسجيل الممتلكات	160	163	-3
الحصول على الائتمان	171	174	-3
حماية المستثمرين	173	174	-1
دفع الضرائب	168	169	-1
التجارة عبر الحدود	176	176	لا تغير
تنفيذ العقود	106	106	لا تغير
تسوية حالات الإعسار	71	73	-2

Source: World Bank Group, Doing Business 2016, link:

http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria, consulted on: 05/08/2016.

3-1-4. مؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي: صنّف تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي2016 **(The Global Information Technology Report 2016)** الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي **World Economic Forum**)) الجزائر في المرتبة 117 عالمياً من بين 139 دولة حول العالم، حيث تحصلت الجزائر على 3.2 نقطة من أصل 7 نقاط، وبهذا تكون قد تقدمت ب 03 مراتب عن العام الماضي، حيث أنها كانت مصنفة في المرتبة 120 عالميا من بين 143 دولة في تقرير 2015.[24] وبالرغم من التقدم الطفيف، إلا أن الجزائر تبقى متأخرة عالمياً واقليمياً في هذا المجال، خاصة في ظل الامكانيات الكبيرة للبلاد. والجدول رقم (03) يوضح مرتبة الجزائر ضمن المحاور الأربعة الرئيسية لمؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي2016.

الجدول رقم (03): مرتبة الجزائر ضمن المحاور الأربعة الرئيسية لمؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي2016.

البيان	الرتبة من 139 دولة	الرصيد (1-7)
المؤشر الرئيسي	117	3.2
1- محور البيئة التكنولوجية	131	3.1
2- محور الجاهزية التكنولوجية	95	4.3
3- محور الاستخدام التكنولوجي	125	2.8
4- محور الأثر التكنولوجي	129	2.6

Source: World Economic Forum and INSEAD: The Global Information Technology Report 2016, Geneva- Switzerland, 2016, p: 57.

3 2. التحليل والمناقشة:

غابت الجزائر عن مؤشّر الاستثمار العالمي لعام 2016، الذي يعدّه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**)، حيث سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، التي لا تزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية. في حين نجحت الإمارات في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 11 مليار دولار في نفس العام.[25] والجدول رقم (04) يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2015).

الجدول رقم (04) : حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	1662	2594	2746	2301	2580
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
تدفق FDI الوارد إلى الجزائر	1499	1693	1507	-587	/

Source: United Nations Conference on Trade and Development: World Investment Report 2016 (Investor Nationality: Policy Challenges), United Nations publication, Geneva- Switzerland, 2016, p: 196.

يظهر الجدول التذبذب الواضح للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، فهي ترتفع حينا وتنخفض أحياناً أخرى (انظر الشكل رقم 01). لكن الملاحظ في هذه الاستثمارات أنها تبقى ضعيفة من حيث القيمة، حيث أنها لم تتجاوز حاجز 2746 مليون دولار المسجل في عام 2009. في حين سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015. هذه الأرقام بطبيعة الحال لا تعكس الحجم الحقيقي للجزائر ولا الإمكانيات التي تتمتع بها

من مساحة شاسعة وسوق كبير وإمكانيات طبيعية وبشرية كبيرة وغيرها من المحفزات الجاذبة للاستثمار.

الشكل (01): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2007-2015)

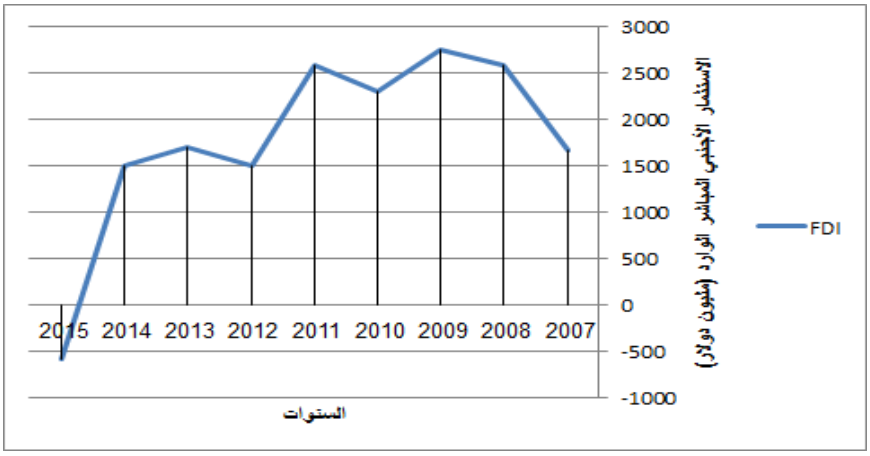

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق وباستخدام برنامج **Excel**

يعكس حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر صورة المناخ الاستثماري السائد، الذي أجمعت كل المؤشرات النوعية المدروسة في بحثنا هذا، والتي تحظى باحترام صانعي السياسات والمستثمرين حول العالم، على أنه غير محفز لجذب الاستثمار، حيث وضع مؤشر الحرية الاقتصادية الجزائر في ذيل القائمة، مما يعني تصنيفها ضمن البلدان ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، كما صنفها مؤشر التنافسية العالمي في المرتبة 87 عالمياً من بين 144 دولة حول العالم، بالإضافة إلى ذلك فقد أظهر مؤشر سهولة أداء الأعمال 2016 تراجعها بمركزين، حيث احتلت المركز 163 عالمياً، وبهذا تكون قد تأخرت عن ما كانت عليه عام 2015، وأخيراً صنف مؤشر تكنولوجيا المعلومات العالمي2016 الجزائر في المرتبة 117 عالميا من بين 139 دولة حول العالم.

وأظهرت التقارير الخاصة بالمؤشرات النوعية لمناخ الاستثمار، والتي تعدها منظمات دولية ومؤسسات متخصصة تحظى باحترام صانعي السياسات والمستثمرين حول العالم، أن الجزائر تراجعت في معظم هذه التقارير بالمقارنة مع العام الماضي. وهذه الصورة القاتمة والسلبية التي رسمتها التقارير الدولية حول مناخ الاستثمار في الجزائر، لم تأتِ اعتباطاً، بل نتيجة لسياسات اقتصادية فاشلة وممارسات إدارية خاطئة طاردة للاستثمار الأجنبي، فضلاً عن عديد العراقيل والمشاكل الموجودة في هذا المجال.

3 3. العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1-3-3. العراقيل السياسية والقانونية والإدارية

وتتمثل أهمها فيما يلي:

- تذبذب الأوضاع الأمنية وأخرها الاعتداء الإرهابي على تيقنتورين، الذي رفع من درجة مخاطر الاستثمار في الجزائر؛
- تأثر القرارات الاقتصادية تأثراً مباشراً، بالمواقف السياسية، فضلاً عن تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في انجاز الملفات، حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها؛
- عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة الجزائرية وسيطرة الفساد، فضلاً عن عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات، خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية؛
- عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغموضها، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية، فضلا عن عدم مسايرتها للتشريعات الدولية؛[26]
- تعقد وطول الإجراءات الجمركية، وعدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ، بالإضافة إلى صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين، مثل: الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهواتف؛
- تعدد الرسوم وثقلها وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات؛
- استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال، الاختلاس، والابتزاز والرشوة.

2-3-3. العراقيل الاقتصادية والمالية

ويمكن تلخيصها أهمها فيما يلي:

- غياب الرؤية الاقتصادية، فضلا عن الغموض الذي يلف بعض مواد قانون الاستثمار؛
- هيمنة البنوك العمومية بأكثر من 90 % على السوق المصرفي والباقي هو نصيب البنوك الخاصة، مما يصعب حصول المستثمرين على التمويل؛[27]
- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية وظاهرة المنافسة غير المشروعة؛
- عدم توفر خريطة للمشاريع الاستثمارية والفرص المجدية والمتاحة للاستثمار؛

- تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب؛
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، وهذا راجع لكثرة التعقيدات الإدارية وتعدد النصوص القانونية، فضلا عن ارتفاع أسعارها طول مدة الحصول عليها؛
- نقص فادح في الهياكل القاعدية والبنى التحتية من مطارات وطرق وموانئ، وهذا النقص يتسبب في مضاعفة التكلفة على المستثمر، ونفور الاستثمار الأجنبي المباشر؛[28]
- تحديد حد أقصى لملكية الأجانب لا تتجاوز 49% من المساهمة في المشاريع الاستثمارية، حيث شدد الكثير من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب على ضرورة مراجعة النقطة المتعلقة بحصص الشركاء الأجانب المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي 2009 الذي استحدث قاعدة 49/51 بالمئة، ونصحوا بتطبيقها على القطاعات الاستراتيجية فقط، من أجل جلب أقصى ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موضحين أن دراسة قام بها البنك العالمي مؤخرا ومست 88 بلدا، توصلت إلى أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النوع من التشريعات.[29] هذه القاعدة سببت أضرارا جسيمة للاقتصاد الوطني وشوهت صورة الجزائر في الخارج، لهذا طالب معظم الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين المحليين والأجانب بإلغائها أو على الأقل تطبيقها في القطاعات الاستراتيجية، وفي نفس السياق تسببت قاعدة 51/49 بتعطيل الكثير من المشاريع نظرا لعدم توفر الشريك المحلي في تلك المشاريع؛
- تعدد مراكز القرار والهيئات المكلفة بمجال الاستثمار، من شركات التسيير والمساهمة والمجلس الوطني للاستثمار ومجلس مساهمات الدولة والوزارات الوصية والمتدخلين من مصالح الجمارك والموانئ والضرائب وأملاك الدولة وغيرها من الهيئات التي تدخل في مسار الاستثمار؛[30]
- اعتماد السلطات الجزائرية المادة 4 مكرر في قانون المالية التكميلي 2009 والتي أضيفت إلى الأمر رقم 03 - 01 المتعلق بالاستثمار لفرض إلزامية اللجوء إلى البنوك المحلية الوطنية لضمان التمويل الضروري لإنجاز المشاريع في سياق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي عدم الاستدانة من الخارج والتوجه حصريا إلى التمويل عبر البنوك الجزائرية. وشكّل هذا العامل عائقا رئيسيا، خاصة في ظل صعوبة الوصول إلى التمويل على مستوى البنوك الجزائرية بالنظر الى الاعتبارات البيروقراطية التي تعتري تسيير البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، فضلا عن بطء الإجراءات، ووجدت استثمارات أوروبية وأخرى عربية خاصة خليجية نفسها أمام وضعية معقدة. ورغم تسجيل نسبة معتبرة من المشاريع المتوقفة منذ سنوات أو المعطلة، إلا أن السلطات العمومية أبقت على التدابير المعتمدة في قانون المالية

التكميلي 2009، بحجة تفادي الاستدانة من الخارج، وإن كانت عملية الإقراض تتم لحساب شركات ومؤسسات ولا تقع على عاتق الدولة؛[31]

- صعوبة حصول المستثمر الأجنبي على التمويل قصير وطويل الأجل، بسبب ضعف وتخلف النظام المصرفي الجزائري، فضلا عن ضعف السوق المالي؛
- التدخل القوي للحكومة في النشاط الاقتصادي واحتكارها للعديد من القطاعات، فضلاً عن ضعف القطاع الخاص ومحدودية دوره في الاقتصاد؛
- القيود المفروضة على عملية تحويل الأرباح نحو الخارج، فضلاً عن غياب تشريعات قوية لحماية الملكية الفكرية، التي تعتبر الحلقة الأساسية في جلب الشركات العاملة في قطاع التكنولوجيا؛
- غياب المناطق الحرة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتميز هذه المناطق بمزايا عديدة أهمهما: ملكية تصل إلى 100% للأجانب، مزايا جبائية مغرية.

الخاتمة:

تحرص الدول على تحسين مناخها الاستثماري من خلال سن قوانين مشجعة على الاستثمار وتوفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لما يوفره هذا الأخير من نقل للتكنولوجيا، تطوير طرق الإنتاج، التقليص من مستوى البطالة وغيرها من الفوائد التي يجنيها البلد المضيف. لكن الجزائر التي منحها الله كل المؤهلات، التي تمكّنها من أن تصبح قطب عالمياً من أقطاب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من مساحة شاسعة ومركز استراتيجي هام، فضلا عن الإمكانيات البشرية الهامة والموارد الطبيعية المعتبرة. إلا أن ذلك لم ينعكس على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يظل ضعيفاً، حيث لم يتجاوز في أحسن حالاته حاجز 2746 مليون دولار المسجل في عام 2009، بل وأكثر من ذلك، فقد سجلت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587 مليون دولار في عام 2015، ما يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية، التي لاتزال معقدة وتطبعها البيروقراطية الإدارية. هذه الأرقام تعكس صورة المناخ الاستثماري السائد، الذي أجمعت كل المؤشرات النوعية المدروسة في بحثنا هذا، والتي تحظى باحترام صانعي السياسات والمستثمرين حول العالم، على أنه غير محفز لجذب الاستثمار، بالتالي يجب على أصحاب القرار في البلاد إعادة النظر في السياسة المنتهجة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال: تغيير التفكير الاشتراكي للكثير من المسؤولين والفاعلين في مجال الاستثمار، الانفتاح الاقتصادي على العالم، سن قوانين محفزة للاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال بشكل عام، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها البلاد، فضلاً عن الارتفاع الصاروخي للواردات وانخفاض إيرادات النفط، مما يهدد استقرار البلاد.

المراجع والهوامش:

[1] غريب بولرباح: **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد: 10، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2012، ص: 100.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: **مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**، العدد الفصلي الأول (يناير- مارس)، الكويت، 2013، ص: 6.

[3] عبد الكريم كاكي: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية، 2010، 2011، ص ص: 61، 62.

[4] محمد عبد العزيز عبد الله عبد: **الاستثمار الأجنبي المباشر (في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي)**، ط1، دار النفائس، عمان- الأردن، 2005، ص ص: 34، 35.

[5] فارس رشيد البياتي: **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2008، ص: 270.

[6] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، 2011، ص: 15.

[7] المرجع السابق، ص ص: 15، 16.

[8] كمال شريط: **تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة: 2005-2010)**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس، العدد: 06، 2012، ص ص: 267، 268.

[9] ناجي بن حسين: **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007/2006، ص: 56.

[10] عبد الحميد بوخاري: **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد: 10، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2012، ص: 43.

[11] عبد الكريم البشير: **انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الأجنبي المباشر(حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي الثالث حول: استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات (الآفاق و التحديات)، ص: 7.

[12] غريب بولرباح، مرجع سابق، ص: 106.

[13] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: **ضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الثالث، الكويت، 2006، ص: 18.

[14] غريب بولرباح، مرجع سابق، ص: 107.

[15] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: **ضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الثالث (سبتمبر)، الكويت، 2007، ص ص: 11، 12.

[16] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: **ضمان الاستثمار**، العدد الفصلي الرابع (ديسمبر)، الكويت، 2007، ص: 17.

[17] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011**، الكويت، 2012، ص ص: 55، 56.

[18] مديرية السياسات والاستراتيجيات: **ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات (حسب المحاور والمؤشرات)**، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2012، ص: 2.

[19] Terry Miller and another: Highlights of the 2013 Index of Economic Freedom, The Heritage Foundation In partnership with The Wall Street Journal, Washington-USA, 2013, p: 6.

[20] Depending on:

- Heritage: Index of Economic Freedom (Algeria), link: http://www.heritage.org/index/country/algeria, consulted on: 03/08/2016.
- Heritage: Index of Economic Freedom, link: http://www.heritage.org/index/pdf/2016/book/index_2016.pdf, consulted on: 02/08/2016.

[21] World Economic Forum: The Global Competitiveness Report 2015–2016, Geneva- switzerland, 2016, p: xv.

[22] World Economic Forum: The Global Competitiveness Report 2015–2016, Geneva- switzerland, 2016, p: 94.

[23] Depending on:

- World Bank Group: Doing Business 2016 (Measuring Regulatory Quality and Efficiency), 13th edition, Washington-USA, 2016, p: 184.
- World Bank Group, Doing Business 2016, link: http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria, consulted on: 05/08/2016.

[24] **Source:** World Economic Forum and INSEAD: The Global Information Technology Report 2016, Geneva- switzerland, 2016, p: 16.

[25] **Source:** United Nations Conference on Trade and Development: World Investment Report 2016 (Investor Nationality: Policy Challenges), United Nations publication, Geneva- Switzerland, 2016, p: 196.

[26] فاروق سحنون: **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2010/2009، ص ص: 77، 78. [بتصرف].

[27] محمد قويدري، وصاف سعيدي: **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر(بين الحوافز والعوائق)**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 08، 2008، ص ص: 45-47.

[28] فاروق سحنون، مرجع سابق، ص ص: 78، 79. [بتصرف].

[29] عبد الوهاب بوكروح: **الأفامي يطالب الحكومة بإحياء القروض الاستهلاكية**، جريدة الشروق، الرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/147216.html، تاريخ التصفح: 2016/08/01.

[30] حفيظ صواليلي: **تراجع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للجزائر في 2010**، جريدة الخبر، الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/economie/266898.html، تاريخ التصفح: 2013/09/15.

[31] حفيظ صواليلي: تعليمة أويحي تعطل عشرات المشاريع الاستثمارية، جريدة الخبر، الرابط: http://www.elkhabar.com/ar/economie/331072.html، تاريخ التصفح: 2013/06/15.